

ملف مفتوح عن التعليم الجامع



مواد معينة للمشرفين والمسؤولين الإداريين



أعدّ هذا الكتيب بالاستناد إلى "ملف اليونسكو المفتوح عن التعليم الجامع"،
الذي هو بمثابة دليل شامل إلى التنمية في هذا المجال.

تودّ اليونسكو أن تشكر الدكتور فيليس ماغراب الذي أعدّ نصّ هذا الكتيب،
والسيدة كارين دوست التي تولت تحريره.

اليونسكو
وحدة "التعليم الجامع"
شعبة مكافحة الاستبعاد من خلال التعليم
قسم التعليم الأساسي

7, place de Fontenoy PARIS 07 SP
France

رقم الهاتف: 33-(0) 1 45 68 10 00
رقم الفاكس: 33-(0) 1 45 68 56 27
عنوان البريد الإلكتروني: ie@unesco.org

<http://www.unesco.org/education/inclusive>

© UNESCO 2003

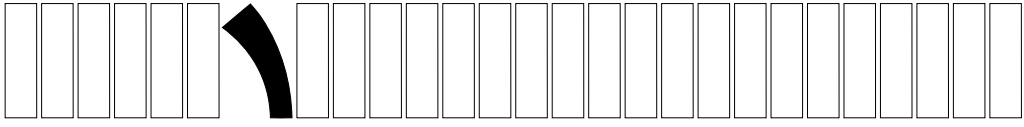
صمّمته شركة Créagraphie، في باريس
طبع في فرنسا، في ورش اليونسكو
(ED-2003/WS/1)



ما هو هذا الكتيب ؟

هذا الكتيب مدخل إلى التعليم الجامع تم إعداده لصالح المسؤولين عن رسم السياسات وللمشرفين الإداريين الذين يضطلعون بدور هام في تحقيق التغيير اللازم لكي يصبح التعليم الجامع حقيقة واقعة.

فقد أصبح تطوير المدارس اليوم يركز أكثر فأكثر على الحق في التعليم للجميع. وقد شرح منتدى داكار العالمي للتربية (أبريل/نيسان ٢٠٠٠) رؤيته بشأن التعليم للجميع فأوضح أن التعليم الجامع هو أمر حيوي إذا ما أريد تحقيق هذا الهدف. ونتيجة لذلك أخذ يتزايد عدد البلدان التي تعمل على مساعدة مدارسها لكي تصبح مدارس جامعة. ويسلط هذا الكتيب الضوء على بعض المسائل المؤثرة في هذا التطور، وينتهي كل قسم من أقسامه بطرح جملة من الأسئلة الجوهرية للمناقشة. وقد أعد الكتيب بالاستناد إلى "ملف اليونسكو عن التعليم الجامع"^(١)، الذي هو بمثابة دليل شامل إلى التنمية في هذا المجال.



ما هو التعليم الجامع؟

نشأت فكرة التعليم الجامع عن الاعتقاد بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وبأنه يضع الأساس لمجتمع أكثر عدلاً. فلكل الراغبين في التعلم الحق في التعليم بصرف النظر عن مميزاتهم أو صعوباتهم الفردية.

وكثيراً ما ركزت المبادرات الخاصة بالتعليم الجامع على الفئات التي كانت مستبعدة في السابق من فرص التعليم. وهي فئات تشمل الأطفال الفقراء، والأطفال المنتمين إلى أقليات إثنية ولغوية، والبنات (في بعض المجتمعات)، والأطفال الذين يعيشون في مناطق نائية، والأطفال المعوقين أو ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الأخرى. وكثيراً ما تكون هذه الفئة الأخيرة هي الأكثر عرضة للتهميش سواء في مجال التعليم أو على صعيد المجتمع بوجه عام. وتقليدياً، عانى الأطفال المعوقون وغيرهم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من الاستبعاد والتمييز والعزل من جانب النظام التعليمي العادي ومن جانب نظرائهم. فيوضع بعضهم في فصول أو مدارس منفصلة بينما يحرم البعض الآخر من التمتع بأي نوع من التعليم.

(١) يمكن الحصول عليه لدى اليونسكو.

ويتسم التعليم القائم على العزل بأنه يفصل الأطفال عن نظرائهم وأسرتهم وقد لا تكون له أية نجاعة اقتصادية. كما أن إتاحة التعليم بشكل منفصل أو توسيع نطاق هذا النوع من التعليم لا يسهم بشيء في تحديد وإزالة الحواجز التي تمنع هؤلاء الأطفال من التعلّم في المدارس العادية. وتتمثل مهمة التعليم الجامع في مساعدة المدارس العادية على التغلب على هذه الحواجز لكي تتمكن من تلبية احتياجات التعلّم لجميع الأطفال. ولا يقتصر التعليم الجامع على الاهتمام بالأطفال المعوقين دون غيرهم، ولا بإيجاد بديل لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بالاستناد إلى العزل. فالتعليم الجامع يشجّع المعنيين برسم السياسات والمشرفين الإداريين، على النظر في مسألة الحواجز داخل النظام التعليمي، وكيف تنشأ، وكيف يمكن إزالتها. وتشمل هذه الحواجز عادة:

- مناهج مصمّمة على نحو غير ملائم
- مدرسين غير مدربين على العمل مع أطفال ذوي احتياجات عديدة ومتنوّعة
- وسائل تعليمية غير مناسبة
- مبان يتعذر ارتيادها.



كيف يمكن للتعليم الجامع أن يساعد على تقديم التعليم للجميع ؟

بدأت حركة "التعليم للجميع" في "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" في جومتين، بتايلاند، في عام ١٩٩٠، بغية إعطاء جميع الأطفال والناشئة والكبار الحق في التعليم. وقد حدّد إعلان جومتين العالمي بشأن التربية (الفقرة ٢ من المادة الثانية) العناصر الرئيسية من "رؤية موسعة" للتعليم الأساسي، وذلك على النحو التالي:

- تعميم التحاق جميع الأطفال والناشئة والكبار بالتعليم، والنهوض بالمساواة - مثلا عن طريق تأمين الانتفاع بالتعليم الأساسي للفتيات والنساء وغير ذلك من الفئات التي لا تتمتع بحظوظها كاملة في هذا الصدد.
- التركيز على التحصيل والاستفادة من التعلّم، بدلاً من مجرد التركيز على الالتحاق بالتعليم.
- توسيع نطاق التعليم الأساسي ووسائله، وذلك جزئياً بتأمين تعميم التعليم الابتدائي، وكذلك بإشراك الأسر والمجتمعات المحلية وهيئات رعاية الطفولة المبكرة وبرامج محو الأمية وبرامج التعليم غير النظامي والمكتبات ووسائل الإعلام وغير ذلك من "نظم توفير التعليم" المتنوعة .
- تعزيز بيئة التعلّم - عن طريق تزويد التلاميذ بما يحتاجون إليه من تغذية ورعاية صحية ودعم مادي ومعنوي لكي يستفيدوا من التعليم.
- تقوية المشاركات - بين جميع القطاعات الفرعية للتعليم وأشكاله، والدوائر الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجماعات الدينية، والمجتمعات المحلية، بوجه أخص الأسر والمعلمين.

وبعد مضي عقد على صدور إعلان جومتين، جرى التأكيد مجدداً على الرؤية التي وردت فيه، وذلك في منتدى داكار العالمي للتربية الذي عقد من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعليم للجميع (المنتدى العالمي للتربية، ٢٠٠٠). وقد سلّط هذا المنتدى الضوء على الحواجز التي لا تزال تحول دون التحاق فئات محرومة بالتعليم، ودعا إلى عمل جدي لإزالة هذه الحواجز^(٢).

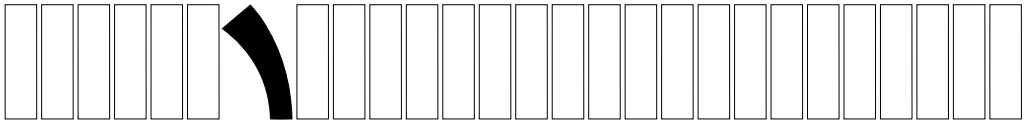
(٢) يمكن الاطلاع على تفاصيل قرارات المؤتمر في تقريره النهائي المعنون: "المنتدى العالمي للتربية ٢٠٠٠".



التعليم الجامع: من الذي يدعمه ؟

إن أهم دفعة للتعليم الجامع جاءت من "المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة" الذي عقد في سلامنكا، في عام ١٩٩٤. فقد كانت توصيات هذا المؤتمر قائمة على مبدأ التعليم الجامع:

"...أن المدارس ينبغي أن تقبل جميع التلاميذ بغض النظر عن حالتهم البدنية أو الفكرية أو الاجتماعية أو الوجدانية أو اللغوية أو ما إلى ذلك. ومعنى ذلك أنها ينبغي أن تقبل الأطفال المعوقين والموهوبين، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين، والأطفال المنتمين إلى مجتمعات نائية أو إلى جماعات البدو أو إلى أقليات لغوية أو إثنية أو ثقافية." (اليونسكو، ١٩٩٤، إطار العمل في مجال تعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة)



كيف تُبرّر التعليم الجامع ؟

- ثمة مبرر تربوي: إذ أن واجب المدارس الجامعة المتمثل في تعليم جميع الأطفال معا يعني أن عليها أن تستحدث أساليب للتعليم تستجيب للفوارق الفردية وتفيد بالتالي جميع الأطفال.
- وثمة مبرر اجتماعي: فبوسع المدارس الجامعة أن تغيّر المواقف إزاء الفوارق عن طريق تعليم كل الأطفال معا، ممهدة بذلك الأسس لمجتمع عادل، خال من التمييز ويشجع الناس على العيش معا في سلام.
- وثمة مبرر اقتصادي: فمن المرجح أن تكون تكاليف إنشاء وإدارة مدارس تقدم التعليم لجميع الأطفال معا أدنى من تكاليف نظام تعليمي متشعب يشمل أنواعا مختلفة من المدارس المتخصصة في تعليم فئات معينة من الأطفال. فالمدارس الجامعة التي توفر تعليماً فعالاً لجميع تلاميذها تشكل وسائل أنجع اقتصادياً لتوفير التعليم للجميع.

كيف يمكن تنظيم عملية إرساء سياسات وممارسات التعليم الجامع ؟

إن الانتقال إلى تعليم جامع أفضل لا يحدث بين عشية وضحاها. والتغيير، مهما كان تدريجياً، ينبغي أن يستند إلى مبادئ مترابطة بوضوح، تستهدف التطوير على مستوى النظام التعليمي بأكمله. وإذا ما أريد تقليص الحواجز التي تعرقل التعليم الجامع، فإن على المعنيين برسم السياسات والمشرفين الإداريين أن يعملوا على تحقيق ما يلي:

- تعبئة الرأي العام
- بناء التوافق في الآراء
- إجراء تحليل للوضع
- إصلاح التشريعات
- دعم المشروعات المحلية

فكثيراً ما تحتاج نظم إدارة التعليم إلى التغيير لكي يتسنى نمو التعليم الجامع. وعلى سبيل المثال، فإن توحيد إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وإدارة التعليم العادي يساعد على النهوض بالتعليم الجامع.

كما أن عملية التغيير في حد ذاتها تحتاج إلى موارد مالية وبشرية وفكرية. لذلك وكخطوة أولى جيدة، ينبغي تحديد مجمع من الموارد تتمثل مهمته في دعم تغيير التشريعات أو الإسهام في التطويرات التجريبية الرائدة. هذا فضلاً عن أن من المهم أهمية بالغة أيضاً بناء الشراكات مع الأطراف المعنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ هل توجد مجموعة مبادئ مترابطة بوضوح يمكن أن تستند إليها عملية التغيير؟
- ◀ هل يمكن ربط عملية النهوض بالتعليم الجامع بتغيير أوسع نطاقاً؟ وكيف إذا كان الرد بالإيجاب؟
- ◀ كيف يمكن تعبئة الرأي العام لصالح التعليم الجامع؟
- ◀ كيف يمكن إجراء تحليل للوضع القائم وما هي الجهة أو الجهات التي ينبغي إشراكها في هذه العملية؟
- ◀ ما هي العقبات التشريعية التي تعرقل النهوض بالتعليم الجامع؟ وكيف ومتى يتوجب تغيير التشريعات؟
- ◀ ما هي المبادرات المحلية الجارية و/أو التي يمكن دعمها؟ وكيف يمكن توجيهها لكي تصبح أساساً للمزيد من التطوير؟
- ◀ إلى أي مدى تعرقل البنى الإدارية القائمة التوسع في التعليم الجامع؟ وما هي الإصلاحات اللازمة لإعادة تنظيم هذه البنى؟
- ◀ ما هي الموارد المتوافرة لدعم عملية التحول؟ ومن هي الأطراف المعنية وأي شراكات يمكن بناؤها لدعم التغيير؟

التكوين المهني من أجل التعليم الجامع: ما هي الاحتياجات ؟

إن تكوين ملاك من المعلمين الأكفاء في ممارسات التعليم الجامع هو أمر حيوي بالنسبة لحملة النهوض بالتعليم الجامع. والمدارس العامة العادية هي الأماكن التي توجد فيها أمس الحاجة إلى إعداد المعلمين. وحيثما كانت الموارد المخصصة للتدريب ضئيلة ولا يتسنى اشتراك كل المعلمين في الدورات التدريبية، أيمن اتباع نموذج "النواة"^(٣) الذي يتيح نشر التدريب في النظام بأكمله. كما أن التعلم عن بعد يشكل وسيلة فعالة لتمكين المعلمين العاملين في المناطق النائية من الحصول على التدريب. وإذا أريد للتعليم الجامع أن يكون مستداماً، فإن التدريب يجب أن يكون مخطّطاً وشاملاً وطويل الأجل.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ ما مدى الفرص المتاحة لمعلمي المدارس العامة لتنمية قدراتهم المهنية؟ وهل تشمل تدريبهم على التعليم الجامع؟ وكيف يمكن توسيع نطاق التدريب في هذا المجال؟
- ◀ كيف يتعاقد المعلمون في المدارس العامة وكيف يعملون معا على حل المشكلات داخل مدارسهم؟
- ◀ أي شبكات أو مجمعات للمدارس يمكن إنشاؤها؟
- ◀ ما هي الفرص المتاحة للمربين في التعليم الخاص وسائر المتخصصين ليعملوا مباشرة مع معلّمي التعليم العام لمعالجة المسائل المتعلقة بممارسة التعليم الجامع؟ وهل يمكن زيادة هذه الفرص؟
- ◀ هل توجد خطة متماسكة لتنمية الكفاءة المهنية، تشمل في ذات الوقت الإعداد الأولي وأثناء الخدمة وتقدّم للمعلمين التدريب والتطوير والدعم على نحو متواصل؟
- ◀ إلى أي مدى يسهم التعليم العالي وأنشطة تدريب المعلمين في توفير مسارات مستقلة للمربين العاملين في التعليم العام العادي وفي تعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة؟ وهل يمكن الدمج بين هذه المسارات؟ وكيف يمكن دمج هدف التعليم الجامع في تدريب جميع المربين العاملين في التعليم العادي؟
- ◀ ما هي الفرص التي يمكن إتاحتها للأكاديميين ومدربي المعلمين كي يعملوا بصورة مباشرة مع المعلمين في سياق التعليم الجامع وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى تطوير قدراتهم؟

(٣) تدريب عدد محدود من المعلمين كنواة تنقل مهاراتها ومعارفها إلى مجموعات أوسع.

ما هو دور تقييم التعليم في تأمين التعليم الجيد ؟

في نظام تعليمي فعّال، يجري باستمرار تقييم كافة الطلبة من حيث مدى تقدمهم في التعليم بالنسبة للمنهج الدراسي. أما في التعليم الجامع، فإن على المعلمين أن يتعاملوا مع طلبة متنوعين غاية التنوع وأن يستخدموا في ذلك جملة من التقنيات. وينبغي للتقييم أن يركّز على السمات المميزة للطلبة وعلى ما يحرزونه من تقدم، وكذلك على الطريقة التي يمكن بها لكل طالب أن يتعلم في إطار المنهج الدراسي. وينبغي لتقنيات التقييم أن تمكن الطلبة من إظهار جوانب تفوّقهم وقدرتهم الكامنة، وأن لا تميّز ظلماً بين مختلف فئاتهم. ويسهم الآباء والطلبة إسهاماً كبيراً في عملية التقييم. فبوسع الآباء أن يقدموا معلومات عن كيفية تصرف الطالب خارج المدرسة ويبيّنوا مسار تطوّر الطفل منذ الطفولة المبكرة ويزودوا المعلمين ببيانات مفيدة عن مدى فعالية عملهم مع الطالب. وإذا كان الطالب يعاني من صعوبات أكثر تعقيداً، توجّب على المعلم أن يعمل مع مهنين يتمتعون بمهارات الاختصاصيين. ويمكن تحقيق ذلك على النحو الأمثل حين يمكن للمعلمين الاستعانة باختصاصيين داخل المدرسة، وبأفرقة متعددة التخصصات تعمل على المستوى المحلي.

ويعدّ التقييم المبكر للصعوبات التي يواجهها أي طفل جزءاً هاماً من عملية التقييم. فالتقييم والعلاج في وقت مبكر يخففان إلى أقصى حد ممكن تأثير أية صعوبات، ويقللان الحاجة إلى اعتماد برامج مكلفة لإعادة التأهيل وتدارك الموقف، ويزيدان إمكانية تلبية احتياجات الطالب في بيئة تعليمية عادية.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ ما هي الأشكال الموجودة لتقييم التعليم؟ وما هي أدوات وتقنيات التقييم المتاحة فعلاً؟
- ◀ ما مدى استفادة المعلمين العاملين في التعليم العادي من المعلومات التي توفرها عمليات التقييمات الحالية ؟
- ◀ كيف يمكن أن تساعد عمليات التقييم على تفهم ظروف الطالب على نحو أفضل؟ وكيف يمكن أن تكشف هذه العمليات على أفضل نحو ممكن عن نقاط القوة لدى كل طالب وأن تحدد إمكانات تطوره؟
- ◀ كيف يمكن مساعدة المعلمين على إعداد تشكيلة موسعة من استراتيجيات التقييم؟ وماذا يترتب على ذلك بالنسبة لتدريبهم قبل الخدمة وأثناءها؟
- ◀ ما هي أشكال الدعم التي يحتاجها المعلمون داخل المدرسة ومن خارجها؟ كأفرقة تقييم متعددة التخصصات، على سبيل المثال.
- ◀ ما هي الاستراتيجيات الموجودة للتقييم واتخاذ التدابير اللازمة في وقت مبكر؟ وما مدى فعاليتها في مختلف مراحل التعليم؟
- ◀ كيف يمكن تشجيع الآباء والطلبة على المشاركة في عمليات التقييم؟

كيف ينبغي تنظيم الدعم في النظم الجامعة ؟

إن من الجوهرى إرساء نظام فعّال للدعم إذا أريد للمدارس أن تتيح لكل دارس الفرصة لكي يصبح طالبا ناجحا. ويشمل "الدعم" كل ما من شأنه أن يمكّن الدارس من التعلّم. وفي الواقع، فإن أهم أشكال الدعم متاحة في كل مدرسة: مثل مساندة الأطفال لزملائهم، ومساندة المعلمين لزملائهم، واضطلاع الآباء بدور الشركاء في تعليم أطفالهم، ودعم المجتمعات المحلية لمدارسها.

بيد أن هناك أيضا أشكالاً من الدعم تتسم بطابع نظامي أكثر من الأشكال المذكورة أعلاه؛ ومنها مثلا الدعم الذي يقدمه معلّمون لديهم معارف خاصة، ومراكز الموارد المرجعية والمهنيون العاملون في قطاعات أخرى.

ومن الأمور المهمة غاية الأهمية أن يكون هناك نهج مُنسّق لتقديم الدعم النظامي جانبا بالغ الأهمية، تعمل بموجبه مرافق الخدمات والوكالات معاً. وقد يقتضي هذا تغيير بنى الإدارة المحلية بغية تيسير نهج يكفل تضافر الجهود في تقديم الدعم للمدارس.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ ما هي أنواع الدعم الموجودة بالفعل في المدارس والمجتمعات المحلية؟ وكيف يمكن تنظيمها في شكل أفرقة للدعم تعمل انطلاقاً من المدارس؟
- ◀ ما أنواع الدعم الموجودة خارج المدارس؟ وهل يمكن استحداث بعض أنواع الدعم، أو هل يمكن توسيع نطاق الدور الذي تقوم به مرافق الدعم القائمة أو إعادة توجيهه؟
- ◀ كيف يمكن تقديم الدعم داخل المدارس العامة العادية والأوساط الطلابية أو بالقرب منها؟ مثل مرافق الخدمات المتنقلة ومراكز الموارد المرجعية والمدارس الخاصة ذات البرامج الامتدادية.
- ◀ هل تكفل المرافق التي تدار محليا تلبية الاحتياجات المحلية على نحو أكفأ؟
- ◀ كيف ينبغي لمرافق الدعم المحلية و/أو الوطنية أن تعمل مع المدارس والأسر؟

كيف يمكن للأسر والمجتمعات المحلية أن تشارك في التعليم الجامع ؟

إن إشراك الأسر والمجتمعات المحلية أمر جوهري في تحقيق تعليم جيد للجميع. فيمكن للأسر وفئات المجتمع المحلي أن تضطلع بدور نشيط في النهوض بالتعليم الجامع، وحفز التغييرات في السياسات العامة والتشريعات.

وبالإمكان إقامة شراكات ناجحة مع الأسر إذا ما كان المهنيون والأسر يتفهم ويحترم كل طرف منهما دور الطرف الآخر في إطار هذه الشراكات. ذلك أن الثقة بين الشركاء هي مسألة حيوية، وإن كانت قد تستغرق بعض الوقت لكي تسود بينهم. وقد يكون من الصعب بوجه خاص حفز الفئات المهمشة على أن تصبح طرفاً فاعلاً. ومن الممكن تعزيز أهمية دور الأسرة في التعليم من خلال ترسيخ هذا الدور في أساليب إدارة المدارس وبفضل وضع تشريع ملائم.

إن إقامة الشراكات مع المجتمع المحلي بوجه عام يمثل فرصة بالنسبة للمدارس ويفيد كلا الطرفين، إذ أن لدى كل منهما موارد يمكن تشاؤها.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ كيف يمكن للأسر والمجتمعات المحلية أن تدعم تربية الأطفال؟
- ◀ كيف يمكن للأسر أن تتشاطر مع المدارس ما تعرفه عن أطفالها؟
- ◀ ما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأسر في اتخاذ القرارات بشأن تربية أطفالها؟ وهل ينبغي أن تتناول التشريعات هذا الدور؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فبأي شكل ينبغي أن يتم ذلك؟
- ◀ كيف يمكن للأسر والجماعات المحلية أن تسهم في عمليات اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والوطني؟ وهل ينبغي ترسيم هذا الإسهام باستحداث حقوق ومسؤوليات قانونية أم أن من الأفضل اتباع استراتيجيات لا تتصف بطابع رسمي إلى هذا الحد؟
- ◀ كيف يمكن تشجيع ومساندة مشاركة الأسر والجماعات من الفئات المهمشة؟
- ◀ كيف يمكن تعبئة الموارد التربوية للمجتمع المحلي؟ وكيف يمكن للأجهزة الحكومية الوطنية والمحلية أن تدعم مبادرات المجتمع المحلي؟
- ◀ كيف يمكن للمدارس أن تعمل كمورد مرجعي للمجتمع المحلي؟

ما هي طريقة إعداد منهج دراسي للتعليم الجامع ؟

إن إعداد منهج دراسي جامع يشمل كل الدارسين قد يقتضي توسيع نطاق التعاريف الحالية للتعلم. فالمناهج الدراسية الجامعة تقوم على رؤية تعتبر أن عملية التعلم إنما تحدث عندما يشترك الطلبة فعليا في إعطاء مغزى لتجاربهم. وهذا ما يؤكد دور المعلم كموجه وكعامل تيسير أكثر من كونه ملقنا ومدرّسا.

وينبغي للمنهج الدراسي أن يكون مرنا بالقدر الكافي لتلبية احتياجات جميع الطلبة. وبالتالي ينبغي ألا يكون مفروضا بشكل جامد على الصعيد الوطني أو بصورة مركزية. فالمناهج الجامعة تعد على نحو يتوخى فيها المرونة بما يتيح تطويعها وتطويرها على مستوى المدرسة وبما يكفل تلبية احتياجات كل طالب بصورة فردية، وبما يلائم أسلوب كل معلم في أداء عمله. وتتمثل إحدى القضايا الأساسية بالنسبة للمعنيين برسم السياسات، في كيفية تمكين المدارس من تعديل المنهج الدراسي لكي يلبي احتياجات كل طالب بصورة فردية، والكيفية التي يمكن بها تشجيع هذا النهج.

وتفرض المناهج الدراسية الحريضة على الطابع الجامع متطلبات كبيرة على عاتق المعلمين، إذ أنها تستدعي منهم أن يشاركوا في إعداد المنهج الدراسي على المستوى المحلي وأن يتمتعوا بمهارات في تطويع المناهج داخل فصولهم الدراسية، كما تستدعي منهم أن يديروا تشكيلة متنوّعة من الأنشطة داخل الفصل، وأن يتحلّوا بمهارات التخطيط لتأمين مشاركة كل الطلبة، وأن يكونوا قادرين على مساعدة طلبتهم على التعلم بدون إعطائهم أجوبة مرسومة مسبقا. وعليهم كذلك أن يكونوا قادرين على أداء عملهم بشكل قد يتجاوز حدود الموضوعات التقليدية وبطرق تحترم الخصائص الثقافية.

وتعتبر المناهج غير المرنة والمثقلة من حيث المحتوى السبب الرئيسي لظواهر العزل والاستبعاد في الغالب. وبالتالي، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن عملية إعداد منهج دراسي جامع هي أهم عامل في تحقيق التعليم الجامع.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ ما هي جوانب المنهج الحالي التي من شأنها أن تقود إلى الاستبعاد؟ وهل المنهج مرن بما يكفي لتيسير تطويعه على النحو الملائم؟ وهل يؤدي إلى استبعاد بعض الفئات الاجتماعية والثقافية؟ وهل يتيح تقدم وتأهيل جميع الطلبة؟
- ◀ ما هي نماذج التعلّم التي يستند إليها المنهج؟ وهل تسهم في تقديم تعليم جامع؟
- ◀ ما مدى التوازن بين طابع التوحيد في المنهج الدراسي على المستوى الوطني وهامش التصرف المتروك لتطويعه على المستوى المحلي؟
- ◀ كيف ينبغي تنظيم المنهج؟ فهل ينبغي، مثلاً، تنظيمه أفقياً بالتركيز على النتائج المستعرضة بدلاً من تنظيمه عمودياً بحسب مجالات المواد/المضمون؟ وما هو شكل التناسب المرغوب توافره بين سمات المضمون وسمات الأهداف والنتائج المبتغاة؟
- ◀ ما أنواع إجراءات التقييم والتأهيل الممكن اتباعها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تظل هذه الإجراءات مرنة وقابلة للتطويع من جانب المعلمين؟ وما هو مستوى التأهيل الملائم للطلبة ذوي التحصيل البطيء؟ وكيف يمكن وضع إطار عام للتأهيل ييسر تقدم الطلبة في مراحل التعليم النظامي والحصول على المزيد من التعليم والتدريب؟
- ◀ ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتأمين منهج دراسي جامع يصلح لمختلف الفئات الاجتماعية والثقافية؟ وإلى أي مدى ينبغي مراعاة التنوع لدى تصميم المنهج الدراسي وما هو الهامش الذي يمكن أن يترك لتطويعه على المستوى المحلي؟ وبأية لغة (أو لغات) يجب تقديم المنهج وما هي الآثار التي ستنتج عن ذلك بالنسبة لمختلف الفئات اللغوية؟
- ◀ كيف يمكن مساندة المدارس والمعلمين في تنفيذ المنهج الدراسي؟ وما نوع التدريب اللازم توفيره وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز تطوير الأمور على الصعيد المحلي؟

كيف يمكن للإدارة المالية أن تساعد على دعم التعليم الجامع ؟

إن تخصيص اعتمادات لتمويل تعليم الذين يعانون من صعوبات يمثل دائماً مسألة شائكة. ومهما كان النظام يحظى بموارد جيدة عموماً، يكاد أن يكون هناك دائماً شعور بأن الموارد غير كافية لتلبية احتياجات الدارسين.

وقد قامت بعض البلدان بتوسيع نطاق نهجها في تمويل التعليم وتوفير الموارد اللازمة له، فتوصلت إلى أشكال من معالجة صعوبات التعلم لا تعتمد على توافر تمويل إضافي. وتشمل هذه الأشكال العمل التعاوني بين الطلبة، ومشاركة الآباء في أنشطة الفصل الدراسي، وقيام المعلمين بحل المشكلات والتأزر فيما بينهم.

وقليلة هي الأنظمة التعليمية التي تستطيع توفير كل الموارد المنشودة من أموال الدولة وحدها. وبالتالي فإن من الجوهرى أن تقيم الحكومات الوطنية والإدارات المحلية شراكات مع الممولين المحتملين. وتشكل الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتأكيد مصادر للحصول على موارد إضافية، ولكن ذلك ينطبق أيضاً على قطاعي الأعمال والصناعة اللذين لهما مصلحة خاصة في إثبات حسن النوايا والمساعدة على إيجاد قوى عاملة جيدة الإعداد.

وتفصل بلدان عديدة بين تمويل التعليم العادي وتمويل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. وكثيراً ما توجد في هذه الحالات حواجز إدارية تحول دون حصول المدارس العامة العادية على الأموال اللازمة لدعم النهج الجامعة. ولذلك فإن نظم التعليم الجامع تقتضي توافر آلية تيسير تزويد المدارس العامة العادية بالأموال الإضافية. ولا مناص من وضع استراتيجيات أخرى إذا كان الهدف المنشود يتجاوز مجرد الاهتمام بتشكيلة متنوعة من الطلبة، ليتناول معالجة معيقات محددة تعاني منها بعض الفئات. وقد وضعت بلدان عديدة برامج تعزز تكافؤ الفرص عن طريق تخصيص أموال محددة لمجالات تسد احتياجات اجتماعية واقتصادية.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ كيف يمكن النهوض بنهوج التعليم الجامع بدون موارد إضافية؟ وكيف يمكن استخدام الموارد غير المادية، مثل المهارات والمواقف؟
- ◀ من هم الشركاء الممولون المحتملون؟ وكيف تبنى الشراكة؟
- ◀ ما هي الحواجز القائمة بين نظم تمويل التعليم العادي ونظم تمويل التعليم الخاص؟ وكيف يمكن التقريب بينهما؟
- ◀ كيف يمكن إتاحة الموارد بحيث يتسنى للمدارس أن تنتفع بها دون الحاجة إلى إجراءات خاصة واللجوء إلى جهة خارجية؟ وما هو المستوى الملائم للموارد التي يتعين إتاحتها لهذا الغرض؟
- ◀ كيف يمكن توزيع الموارد بحيث يتسنى للمدارس والإدارات المحلية أن تلبي الاحتياجات المحلية؟ وهل ينبغي أن تخصص الموارد للمجتمعات المحلية، أو للمدارس، أو للأفراد، أو لتوليفة من هذه الأطراف؟
- ◀ إلى أي مدى توجد حاجة إلى استكمال التمويل المستمد من الإيرادات الجارية ببرامج تعالج مسألة تكافؤ الفرص على وجه التحديد؟ وكيف يمكن تركيز هذه البرامج على تحسين الإمداد بالموارد عوضاً عن الاكتفاء بتوزيع الموارد الإضافية؟ وكيف يمكن ربطها ببرامج الدمج الاجتماعي الأوسع نطاقاً؟
- ◀ كيف تتم مساءلة المدارس والإدارات المحلية عن استخدامها للموارد؟

كيف يمكن إدارة عمليات الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى؟

يكفل النظام التعليمي الجيد انتقالاً سلساً بين مراحل التعليم المختلفة. وفي الأحوال المثلى، ينبغي أن يكون بوسع الطلاب جميعاً، بصرف النظر عن الصعوبات أو أوجه الإعاقة التي يعانون منها، أن يلتحقوا بالنظام التعليمي وهم أطفال صغار وأن يتدرجوا في مراحل المتتالية حتى يتخرجوا منه راشدين يمارسون حياة هادفة ونافعة. غير أنه لن يتسنى تحقيق هذا المسار إلا إذا تمّ تحديد العقبات الموجودة عند نقاط الانتقال الرئيسية وإزالة هذه العقبات. وتشمل نقاط الانتقال الرئيسية هذه: الانتقال من المنزل إلى المدرسة؛ والانتقال بين مراحل أو مستويات التعليم المدرسي المختلفة؛ ثم الانتقال من التعليم المدرسي إلى التعلم مدى الحياة وإلى عالم العمل.

وهناك عقبات بنيوية واضحة تجعل الانتقال داخل وبين شتى مراحل التعليم المدرسي والتعليم التكميلي والتعليم العالي وعالم العمل أمراً صعباً. ومن هذه العقبات ما يلي:

- وجود نظم تمويلية وإدارية وتشريعية مستقلة فيما يخص كلاً من التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي.
- تأثير عملية انتقاء أفضل الطلبة عند الالتحاق بالتعليم التكميلي والعالي
- الانتقال من المرافق التي تخدم الأطفال إلى المرافق التي تخدم الراشدين
- تأثير عملية انتقاء أفضل العناصر داخل سوق العمل.

وإذا ما أريد للنظم التعليمية أن تصبح ذات طابع جامع بقدر أكبر، وجب إدارة الانتقال على نحو يتيح لجميع الدارسين التدرج بصورة سلسة من مرحلة لأخرى، مع زيادة الفرص المتاحة لهم بأكبر قدر ممكن.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ كيف يمكن تيسير الانتقال من بيئة المنزل إلى بيئة المدرسة؟ وكيف يساهم في ذلك ممثلو المدارس والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من العاملين مع الأطفال؟ وكيف تساهم الأسر في ذلك؟
- ◀ ما هي العقبات البنيوية التي تعوق الانتقال من مرحلة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى؟ وكيف يمكن إزالة هذه العقبات؟
- ◀ ما هي الإجراءات اللازمة لتحقيق النقل من مؤسسة أو بيئة إلى أخرى؟ هل ينبغي مثلاً عقد اجتماعات، أم اعتماد سجلات وإجراء تقييمات مشتركة، أم تعيين شخص مسؤول عن توجيه عملية الانتقال.
- ◀ ما هي العقبات البنيوية التي تعوق الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم ما بعد المدرسة؟ وكيف يمكن إزالة هذه العقبات؟
- ◀ هل بإمكان أي من التدابير التالية أن ييسر عملية الانتقال: زيادة إفساح المجال لانتفاع الجميع بالتعليم؛ توافر منهج دراسي يتصف بمزيد من الطابع المهني؛ دعم العمالة والتعلم في أماكن العمل؟

كيف يمكن استهلال وتوطيد التغيير في المدارس؟

لن تتسنى إقامة نظم تعليمية أكثر حرصاً على التعليم الجامع إلا إذا التزمت المدارس ذاتها بأن تكون أحرص على توفير هذا النوع من التعليم. ويعد استحداث آليات تمكينية مثل السياسات الوطنية الرامية إلى الدمج الاجتماعي، ونظم المساندة المحلية، والأشكال الملائمة من المناهج الدراسية ومن عمليات التقييم، أمراً هاماً لإيجاد السياق السليم لتطوير التعليم الجامع. غير أن إشراك المدارس في مشروعات الدمج الاجتماعي يمثل أمراً جوهرياً إذا ما أريد ترجمة السياسات الوطنية إلى حقائق ملموسة.

وتتمثل الاستراتيجية المستخدمة على أوسع نطاق للنهوض بالتعليم الجامع في استهلال "مشروع" جامع يساند مدرسة أو أكثر في اتباع ممارسات تفسح مجالاً أرحب للتعليم الجامع. ويمكن أن تستند هذه المشروعات إلى مبادرات المدارس ذاتها أو أن تتم إدارتها بصورة مركزية. ومع أن من غير المرجح أن تتمكن المشروعات الخاصة من أن تقيم بمفردها نظاماً تعليمياً أكثر اتساقاً بالطابع الجامع، فإن لهذه المشروعات دوراً هاماً تؤديه في هذا الصدد. ولئن كان من الطبيعي أن تعمل المشروعات المختلفة بطرق متباينة فإن هناك بعض المعايير المشتركة للنجاح، وهي:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات
- توافر المساندة الفعّالة للمدارس
- وجود آليات واضحة لتطوير الممارسات
- عملية ترويج فعّالة.

ويتعين على المشروعات أن تساعد المدارس على تغيير ثقافتها وممارستها. فإذا كانت ثقافة المدرسة لا تراعي بصورة كافية مبادئ المشاركة والتعاون والدمج، فإن استحداث ممارسات ذات طابع جامع أوفر سيشكل حتماً تحدياً للقيم والمسلّمات والممارسات السائدة. وهذا أمر قد يزعزع الوضع القائم، وبالتالي، فإنه يستلزم توافر إدارة سديدة ومساندة حصيفة. وكثيراً ما تعمل المدارس بمعزل عن بعضها البعض أو تعمل في أفضل الأحوال من خلال فريق مشروعات مركزي. ومع أن هذه الطريقة تتيح إنجاز الكثير من العمل المفيد، فإن بمقدور المدارس أن تدعم بعضها بعضاً دعماً قيماً. فمن خلال إقامة الشبكات تستطيع المدارس أن تحقق ما يلي:

- تشاطر التجارب والخبرات
- وضع سياسات وممارسات مشتركة
- الاستعاضة عن التنافس وعن السعي وراء المصلحة الذاتية بشعور المشاركة في جهد متضافر يبذل في إطار الشبكة.
- تنمية الموارد المشتركة مثل الخبرات المتخصصة والآليات التجديدية لإتاحة التعليم
- تحقيق وفورات على صعيد الوحدات الكبرى تيسر استجابة المدارس للتنوع الواسع في احتياجات الطلبة.

أسئلة من أجل العمل

- ◀ ما هي الفرص المتاحة للاستناد إلى مبادرات المدارس ذاتها من أجل إنشاء مشروعات مشتركة؟
- ◀ في حالة استهلال مشروعات خارج المدارس، هل ينبغي لها أن تعمل مع المدارس الأكثر فعالية أم مع المدارس الأقل فعالية؟ وكيف ينبغي تحديد هذه المدارس؟
- ◀ ما هو الدعم الذي سيوفر للمدارس المشاركة؟ حاول أن توفر دعماً طويل الأجل، أو أن تُشرك الأسر والمجتمع المحلي أو أن تُبقي الاهتمام مسلطاً على المدرسة بأسرها، أو أن تساعد المدرسين على فحص الممارسات التي يتبعونها.
- ◀ ما هي الفرص المتاحة لترويج المشروعات التعاونية بين المدارس؟ وفي حالة وجود شبكات للمدارس، ما هي الحوافز وأشكال الدعم التي يمكن تقديمها لتشجيع هذه الشبكات على توسيع نطاق التعليم الجامع؟
- ◀ ما هي الفرص المتاحة للتعاون بين المدارس العادية ومدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة؟ وكيف يمكن مساندة المدرسين إذا ما استشعروا تهديداً من العمل التعاوني؟
- ◀ ما هي الفرص المتاحة لتشجيع التغيير التربوي؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه الفرص في إشراك المدارس والمدرسين في تعزيز فرص جميع الدارسين في الانتفاع بالتعليم واستحقاقه؟